

إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم

محمد الروابده

أستاذ مساعد/ قسم اللغة العربية - جامعة مؤتة

Abstract

The Present study handles the declension of the imperfect a pocolate verb that terminates in a vowel. It binges on the viewpoint of both recent and old grammarians as a starting point. It turnedout to the researcher that despite the full and meticulous understanding of old grammarians of the relationship between long and short vowels (as markers of declension) such grammarians relid on Arabic calligraphy which takes in to consideration long vowels and disregards short vowels. Consequently, their view was in concordance with what they relied on.

ملخص

يعالج هذا البحث حالة إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم، ويتخذ من أقوال القدماء والمحدثين ركيزة يتكى عليها في هذه المعالجة. وقد تبين للباحث أن القدماء على الرغم من أنهم فهموا فهماً دقيقاً العلاقة القائمة بين المدات والحركات القصيرة، إلا أنهم في معالجتهم لهذه المسألة كانوا يعتمدون على الخط العربي الذي يأخذ بالاعتبار الحركات الطويلة في بنية الكلمة دون النظر إلى القصيرة منها، فكان تصورهم مطابقاً لما اعتمدوا عليه.

المقدمة:

قسم علماء العربية الأفعال المعتلة الآخر إلى قسمين: أفعال معتلة الآخر بالياء مثل: يقضي، ويرمي. وأفعال معتلة الآخر بالواو، مثل: يدعو ويفزو، أما ما ظاهره أنه معتل الآخر بالألف، مثل: يسعى ويخشى، فالألف فيها ليست أصلاً من أصول الكلمة، وإنما هي منقلبة عن أصل كما يرى النحاة، يقول سيبويه، «و الألف تكون بدلاً من الياء والواو إذا كانتا لا مين في رمى وغزا، ونحوهما وإذا كانتا عينين في قال وباع»^(١) وإلى مثل ذلك أشار ابن يعيش بقوله «فأما الألف فلا تكون أصلاً في شيء في الأسماء المتمكنة، والأفعال وإنما تكون زائدة أو منقلبة عن غيرها»^(٢). وقال «ولا يخلو حرف العلة إذا كان لاماً من أن يكون واواً أو ياءً»^(٣). دون الإشارة إلى الألف.

وذكروا أن مضارع الأفعال المعتلة الآخر بالواو يأتي على وزن «يفعل» بضم العين، ومضارع الأفعال المعتلة الآخر بالياء يأتي على وزن «يفعل» بكسر العين، قياساً على الصحيح من الأفعال من ناحية. ولئلا تلتبس نوات الياء بذوات الواو يقول ابن عصفور «ألا ترى أن مضارع «غزا» لو جاء على «يفعل» لقلت «يفغزي» فيصير كيرمي، وكذلك مضارع «رمي» لو جاء «يفعل» لقلت: يرمو، كيدعو، فالتزموا في مضارع نوات الواو «يفعل» وفي مضارع نوات الياء «يفعل» لئلا تختلط نوات الياء بذوات الواو.^(٤)

ويتضح من أقوال النحويين أن عين الفعل المضارع المعتل الآخر مُحركّة كما هي في الصحيح من الأفعال، فيدعو مثل يكتب ووزنهما يفعل بضم العين، ويرمي مثل يضرب ووزنهما يفعل بكسر العين ويسعى مثل يفتح ووزنهما يفعل بفتح العين، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الياء في «يرمي» والألف في «يخشى» والواو في «يدعو» هي لامات الفعل، ووزن الأفعال على التوالي: يفعل ويفعل ويفعل.

إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر:

أما عن إعراب المضارع المعتل الأخر فإنهم ذكروا أن إعرابه بالحركات كإعراب الصحيح من الأفعال، وإعراب الأسماء المقصورة والناقصة فإعراب: يرمي، إعراب: الداعي، وإعراب يسعى إعراب مصطفى فالثقل في المضارع الناقص والاسم الناقص واحد والتعذر في الفعل المنتهي بألف والاسم المقصور، واحد^(٥) فتكون حركته إذا كان منصوباً فتحة، وتظهر هذه الفتحة على آخر المعتل الآخر بالواو أو بالياء مثل: لن يدعوا لن يقضي لختها بينما لا تظهر على آخر المعتل الآخر بالألف للتعذر وفي حالة الرفع، فإن الضمة لا تظهر على آخر المعتل الآخر بالألف للعلّة نفسها، أما المعتل الآخر بالياء أو بالواو فإنها لا تظهر لثقل نطقها على آخرها كما يرون، يقول ابن عصفور «تحتذف الضمة لاستثقالها في الياء والواو: لأنها مع الواو بمنزلة واوين، ومع الياء بمنزلة ياء وواو وذلك ثقيل»^(٦) وشبيهه بهذا ما ذكره ابن يعيش يقول «واعلم أنك إذا قلت: يغزو ويرمي ويخشى فعلامه الرفع ضمة مقدرة استثقل اللفظ بها على واو مضموم ما قبلها، وعلى ياء مكسور ما قبلها، فحذفت والنية فيها الحركة.»^(٧)

أما في حالة الجزم، فقد ذكر النحاة أن الفعل المضارع المعتل الآخر إذا سبق بجازم فإنه يحدف آخره، ويعوض عن المحذوف بحركة من جنسه توضع على الحرف الذي قبله يقول ابن يعيش «حذفت لاماتها للجزم، وبقيت الحركات قبلها تدل على المحذوف، فالضمة في «لم يغز» دليل على الواو المحذوفة والفتحة في «لم يخش» دليل على الألف المحذوفة، والكسرة في «لم يرم» دليل على الياء المحذوفة»^(٨).

إلا أنهم اختلفوا في كيفية الحذف هل كان من تأثير الجازم على آخر الفعل فحذفه ثم عوض عن المحذوف بحركة من جنسه، أم حذفت الحركة المقدرة كما حذفتها في الصحيح من الأفعال، ثم جاء حذفت الحرف لينقص لفظ المرفوع عن لفظ المجزوم ولا يستويا على حد تعبيرهم؟

وقد عرض ابن يعيش رأي الفريقين مُرجحاً الرأي الذي يقول بأن الجازم حذف الحروف أنفسها، يقول: «فإنذا جزمته، قلت: لم يغز، ولم يرم ولم يخش، وقد اختلف

العلماء- رحمهم الله- في تأثير الجازم، فقال قومٌ: إن الجازم حذف الضمة المقدرة في يغزرو ويرمي ويخشى، وحذف الواو والياء والألف إنما كان لينقص لفظ المجزوم عن لفظ المرفوع ولا يستويا كما كان ذلك في الصحيح نحو قولك: يضربُ، ولم يضربُ. وقال قوم- وهو المذهب- إن الجازم حذف هذه الحروف أنفسها لأنهن- وإن كن من أنفس الكلم فقد- أشبهت الحركات من حيث إن مخارج هذه الحروف هي مخارج الحركات، وهن أصوات للحركات عندنا ومع ذلك فقد كانت في حال الرفع لا يدخلها حركة كما لا يدخل الحركة حركة فلما اشبهت الحركات حذفها الجازم، وكان حذفها جزءاً كما يكون حذف الحركة»^(٩).

وممن قال إن الجازم حذف الحرف نفسه سيبويه، ويظهر ذلك من قوله: «واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع حذف في الجزم لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة، ونون الاثنين والجمع، وذلك قولك: لم يرم ولم يغز ولم يخش، وهو في الرفع ساكن الآخر، تقول: هو يرمي، ويغزو ويخشى»^(١٠).

وقد أوضح ابن يعيش عبارة سيبويه «إذا كان يسكن في الرفع» بقوله: «وقولهم: إنه يسكن في حال الرفع لا يريدون أن السكون علامة الرفع، وإنما المراد أنه يسكن في حال الرفع لكون الضمة مقدرة لا أن السكون نفسه علامة الرفع ألا ترى أنه لا يقال: إن سكون الألف علامة الرفع في يخشى لأنها في حال النصب ساكنة أيضاً»^(١١).

ووافق المبرد سيبويه في ذلك فقال: «فإن لحق شيئاً من هذه الأفعال الجزم، فأية جزمها حذف الحرف الساكن؛ لأن الجزم حذف، فإن كان آخر الفعل متحركاً، حذفت الحركة، وإن كان ساكناً حذف الحرف الساكن، تقول: لم يغز، ولم يرم كما تفعل بالألف إذا قلت: لم يخش»^(١٢).

وإلى مثل ذلك أشار ابن السراج، يقول في باب «إعراب الفعل المعتل اللام» وإنما حذفت الياء والواو في الجزم إذا لم يصادف حركة يحذفها، فحذفت الياء والواو؛ لأن الحركة منهما، وليكون للجزم دليل^(١٣). وإلى هذا ذهب ابن جني^(١٤) وابن الأنباري^(١٥) والاسترابادي في شرح الكافية^(١٦).

وقد خالف أبو حيان جمهور النحويين، ورأى أن الجازم حذف الحركة المقدرة فقط وجاء حذف الحرف لئلا يلتبس لفظ المجزوم بلفظ المرفوع، قال «والتحقيق أن هذه الحروف انحدفت عند الجازم لا بالجازم؛ لأن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامة، بل العلامة ضمة مقدرة؛ ولأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة، وهذه الحروف منها، لأنها أصلية، أو منقلبة عن أصل، والجازم لا يحذف الأصلي، ولا المنقلب عنه، فالقياس أن الجازم حذف الضمة المقدرة ثم حذفت الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع»^(١٧).

إثبات أصوات المدّ في حالة الجزم:

نص العلماء أن بعض العرب تجيز إثبات أصوات المدّ في حالة الجزم حيث تعامل هذه اللغة المعتل الآخر من الأفعال معاملة الصحيح فتكتفي في حالة الجزم بحذف الحركة المقدرة فقط وعدم بعضهم ورود مثل ذلك ضرورة شعرية، بينما رأى آخرون أن ذلك يجوز في سعة الكلام^(١٨)؛ لأنه لغة لبعض العرب نزل بهذه اللغة قراءات قرآنية متعددة، إضافة إلى الشواهد الشعرية، فمما جاء في إثبات الياء قول الشاعر: ^(١٩)

ألم يأتيك والأنباء تنمي	بما لاقت لبون بني زياد
وقول الآخر في إثبات الواو: ^(٢٠)	
هجوت زياناً ثم جئت مُعتذراً	من هجو زيان لم تهجو ولم تدع
وقول الآخر في إثبات الألف: ^(٢١)	
إذا العجوز غُضِبَتْ فَطَلَّقْ	ولا ترضاها ولا تمأق
وقول الآخر في إثبات الألف-أيضاً: ^(٢٢)	
وتضحك مني شيخه عبشمية	كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانياً

هذا في الشعر أما في النثر، فمنه قوله تعالى في إثبات الألف «فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً لا تخاف دركاً ولا تخشى»^(٢٣) بحذف الألف جزماً في «تخاف» وإثباتها في «بخشى» المعطوفة على «تخاف» والاكتفاء بحذف الضمة المقدرة فقد جاء في مشكل إعراب القرآن ومن جزم «لا تخف» وهو حمزة^(٢٤) جعله جواب الأمر، وهو «فاضرب» والتقدير: إن

تضرب لا تخف دركاً ممن خلفك ويرفع «ولا تخشى» على القطع، أي وأنت لا تخشى غرقاً وقيل أن الجزم في «لا تخف» على النهي وأجاز الفراء^(٢٥) أن تكون «ولا تخشى» في موضع جزم وتثبت الألف كما تثبت الياء والواو على تقدير حذف الحركة منهما^(٢٦).

ومنها قوله تعالى «فلا تنسى»^(٢٧) ف «لا» في أحد الأقوال هي ناهية، وجاء الجزم بحذف الحركة لا بحذف الألف «إجراء لحرف العلة مجرى الحرف الصحيح»^(٢٨).

ومنها في إثبات الياء قوله تعالى «إنه من يتق ويصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين»^(٢٩) فقد «قرأ قنبل «يتقي» بإثبات الياء وصلأً ووقفاً والباقون بحذفها منها، فأما قراءة الجماعة فواضحة؛ لأنه مجزوم وأما قراءة قنبل، فعلى اعتبار أن الفعل مجزوم بحذف الحركة المقدره على الياء قبل مجيء الجازم تبعاً لتلك اللغة التي لا تحذف حرف العلة للجازم وإنما تبقية مكتفية بحذف الحركة المقدره على الياء فقط»^(٣٠).

وقد ذهب آخرون إلى أبعد من ذلك حين أشاروا إلى أن الجازم حَذَفَ الحروف الأصلية للكلمة، وأن هذه الحروف الثابتة ليست لامات الكلمة، بل حروف إشباع تولدت عن الحركات التي قبلها، فالياء إشباع للكسرة، والواو إشباع للضمة، والألف إشباع للفتحة^(٣١).

لقد فهم القدماء - في إعرابهم للفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم - فهماً دقيقاً العلاقة القائمة بين المدات والحركات القصيرة، وهي علاقة قائمة على اعتبار أن الحركات أبعاض أصوات المد، كما نصوا على ذلك، فكما أن الحركات ثلاث فكذلك أصوات المد ثلاثة فالفتحة من الألف والكسرة من الياء والضمة من الواو، كما يقول سيبويه^(٣٢) وأنه متى أشبعت الحركة صارت حركة طويلة من جنسها^(٣٣) وقد علق السيرافي على كلام سيبويه بقوله: «يعني أن الفتحة تزداد على الحرف ومخرجها من مخرج الألف وكذلك الكسرة من مخرج الياء والضمة من مخرج الواو، وقال بعضهم: الفتحة حرف من الألف والكسرة حرف من الياء وكذلك الضمة حرف من الواو، واستدل على ذلك بشيئين، أحدهما: أنا نرى أن الضمة متى أشبعتها صارت واواً في مثل قولنا: زيدو والرجلو..... والاستدلال الثاني ما قاله سيبويه حين ذكر الألف والواو والياء فقال: لأن الكلام لا يخلو منهن أو بعضهن^(٣٤) ويقصد بذلك الحركات التي توضع على الحروف.

ويقول ابن جنى «واعلم أن الحركات أبعاض حروف المدّ واللين، وهي: الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي: الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وقد كان متقدمو النحويين يُسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة، وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة، ألا ترى أن الألف والياء والواو اللواتي هن حروف توأم كوامل قد تجدهن في بعض الأحوال أطول وأتم منهن من بعض، وذلك قولك: يخاف وينام ويسير ويطير ويقوم ويسوم، فتجد فيهن امتداداً واستطالة^(٣٥).

وأضاف «ويدلك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه، وذلك نحو فتحة عينِ عَمَرَ، فإنك إن أشبعتها حدث بعدها ألف، فقلت عامر، وكذلك كسرة عينِ عَنَبٍ إن أشبعتها نشأت بعدها ياء ساكنة وذلك قولك: عينب وكذلك ضمة عينِ عُمَرَ لو أشبعتها لأنشأت بعدها واواً ساكنة، وذلك قولك: عومر، فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها لما نشأت عنها ولا كانت تابعة لها»^(٣٦).

وهي قضية مسلمة عند القدماء يكاد لا يختلف عليها أحد، ونرى أن هذه الأقوال تتفق والنظرة الحديثة للعلاقة القائمة بين الحركات القصيرة وأصوات المدّ، ومنها نفهم-كما يقول رمضان عبدالقواب في معرض تعليقه على كلام ابن جنى السابق- «أنه أحس كما يحس علماء الأصوات من المحدثين أن الفرق بين الحركات وحروف المدّ ليس إلا فرقاً في الكمية والزمن الذي يستغرق نطق كل واحد منهما»^(٣٧).

إلا أننا-وعلى الرغم من ذلك- نجد أن القدماء لم يستطيعوا توظيف هذا الفهم الدقيق للعلامة القائمة بين هذه الأصوات فيما اصطلحوا عليه في إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم، وللتدليل على ذلك نسوق قولاً آخر لابن جنى في موضع آخر يقول فيه: «وقد أجرت العرب-أيضاً- الحروف مجرى الحركة في نحو قولهم: لم يخش ولم يسع ولم يرم ولم يغز فحذفوا هذه الحروف للجزم كما تحذف له الحركات في نحو: لم يقم ولم يقعد»^(٣٨).

فهل هذه الأقوال لابن جني تتفق مع بعضها البعض وتبدو مُتسقة وخاصة فيما يتعلق بإعراب الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم، وتندرج تحت سياق علمي واحد فإذا كان كذلك فمن أين جاءت الفتحة على آخر الأفعال المعتلة في حالة الجزم، إذا كان الحذف حذف حرف؟ ألا يدل وجود هذه الحركات التي على أواخرها على حركة طويلة من جنسها حذفت للجزم، ليس هذا فحسب، بل نجد من خلال مثال ابن جني نفسه «لم يَقم» مبدأ التقصير والإشباع الذي أشار إليه سابقاً فيه للعلّة نفسها. فنحن إذا أشبعنا حركة القاف أصبح الفعل: لم يقوم، وإذا قصرنا الحركة الطويلة حدث الفعل لم يَقم، وقد رفضت اللغة وجود مثل: لم يقوم لطول الكلمة حيث تشكل مقطع^(٣٩) طويل مغلق فيها مكروه فعمدت إلى تقصيرة» فأصبح «يَقم» بتقصير صوت المد إلى حركة من جنسه وهذا لم يحدث في مثل: «لم يقعد» مثال ابن جني لأنه عند حذف صوت المد القصير في آخر الفعل في حالة الجزم لم يحدث مقطع كالذي حدث في الفعل «يقوم» في حالة الجزم، يقول رمضان عبدالتواب «كما أنهم يقولون في مثل: لم يمت إن أصله يموت فحين جزم بالسكون التقى ساكنان التاء والواو فحذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين وهم هنا ينظرون إلى الخط من ناحية، ومن ناحية أخرى يعدون الواو حرفاً مُشكلاً بالسكون في حين إنها في هذه الحالة علامة على الضمة الطويلة والضمّة حركة والحركة لا توصف بالسكون، ولو نظروا إلى النطق ودرسوا نظام المقاطع في اللغة العربية لعرفوا أنه بعد جزم مثل هذا الفعل بالسكون أصبح عندنا مقطعان الثاني منهما زائد في الطو ya + mūt وهو غير مقبول في العربية في هذه الحالة وعندئذ تُقصر حركة هذا المقطع فتصير الكلمة (yamut)^(٤٠).

ومن جانب آخر فنحن إذا أخذنا بمعيار الإشباع الحركي الذي أشار إليه ابن جني سالفاً وأردنا تطبيقه على حركات أواخر هذه الأفعال المجزومة ألا ينتج عندنا حركة طويلة من جنس كل واحد منها هو ما يرمز إليه في الكتابة العربية بالضمّة الطويلة والكسرة الطويلة والفتحة الطويلة.

والاشكالية الثانية في أقوال القدماء هي في وصفهم أصوات المد الثلاثة بأنها ساكنة مسبوقة بحركة من جنسها، فإن هذه القاعدة تبدو مضطربة من حيث إن أصوات المد-كما رأينا- هي حركات طويلة، وهذا يعني بطلان كونها ساكنة إذ إن السكون-كما هو

معروف- هو عدم الحركة، وكذلك القول بأنها مسبوبة بحركة تجانسها سابقة لها، كما يقول ابن يعيش «الواو مدّه وإشباع عن الضمة»^(٤١) فكيف تكون مدّة ثم إشباع عن الحركة التي قبلها، فكونها مدّة يعني أنها حركة طويلة، وكونها إشباع عما قبلها كأنه يعني وجود ثلاث حركات متشابهة متتالية، فهل هذا يتفق مع قولهم: الحركات أبعاض حروف المد؟ يقول رمضان عبدالتواب «وقد وقعوا في خطأ آخر حين عدّوا حروف المد، وهي الألف في مثل: قام، والواو في مثل: يدعو، والياء في مثل: القاضي، أصواتاً صامتة، وكذلك وضعوا قبل الألف علامة الفتحة كما وضعوا قبل الواو علامة الضمة، وقبل الياء علامة الكسرة، في حين أن الألف والواو والياء في مثل هذه المواقع علامات لأصوات: الفتحة الطويلة، والضمة الطويلة والكسرة الطويلة، وقد وقعوا في هذا الخطأ أيضاً بسبب أن الخط العربي يرمز للحركات الطويلة برمز في داخل بنية الكلمة بعكس الحركات القصيرة»^(٤٢).

إن أصوات المد ليست في حقيقة الأمر- وكما أشرنا- إلا حركات طويلة لها ما للحركات القصيرة من خواص ومميزات مع فارق واحد هو فارق القصر والطول كما يقول كمال بشر^(٤٣) ومن هذا المنطلق فإنه لا يمكننا الركون إلى ما وصف به القدماء أصوات المد بأنها ساكنة على الرغم من التماس بعض المحدثين العذر لهم بأنهم إنما قصدوا بذلك «الإشارة إلى أن إشباع لفظ حركة المتحرك يشبه السكون من حيث إن الإشباع كالسكون لا يؤدي إلى ظهور مقطع صوتي جديد، بل يؤدي إلى تغيير وصف المقطع»^(٤٤).

وذلك لأن السكون ليس له وجود صوتي أو نطقي ولذلك «مالت الدراسات اللغوية الحديثة إلى تسميته صفرأ على طريق المجاز بجامع التشابه بينه وبين الصفر في نظام الأعداد في خواص معينة أهمها: سلبية الصفر اللغوي في النطق وسلبية الصفر العددي إذا أخذ منعزلاً»^(٤٥).

صحيح هو رمز كتابي له وظيفة نحوية- كما هو معروف- في حالة الجزم في الأفعال الصحيحة مثلاً وله وظيفة حرفية أيضاً في التفريق بين الأوزان نحو: فهِمَ وفَهْمَ ولكن عندما ننظر إلى حقيقته الصوتية نجد أنه ليس له وجود صوتي ملفوظ به^(٤٦).

لقد أهمل أبو الأسود الدؤلي السكون إهمالاً تاماً ونفى أن يكون حركة، نلاحظ ذلك في النص المأثور عنه حين قال لصاحبه إذا رأيتني فتحت شفتي بالحرف فانقط نقطة واحدة

فوقه، وإذا كسرتها فانقط واحدة أسفله، وإذا ضممتها فاجعل النقطة بين يدي الحرف ولم يكن للسكون عندهم أية علامة أو إشارة. (٤٧).

وكذلك في نص ابن جني الذي أوردناه سابقاً عند حديثه عن العلاقة بين الحركات القصار- والحركات الطوال «اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين وهي الألف والياء والواو فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث وهي: الفتحة والكسرة والضمة» (٤٨).

وكذلك في قوله «فإذا كانت الحركات ثلاثاً فتحة وكسرة وضمة، فالمتحرك إذن على ثلاثة أضرب: مفتوح ومكسور ومضموم» (٤٩).

ومن هنا فإننا نرى أنه لا يمكن وصف الياء في مثل يقضي، والواو في مثل: يدعو والألف في مثل: يخشى بأنها أصوات ساكنة لا تظهر عليها الحركة، الإعرابية في حالة الرفع سواء أكان ذلك للتعذر أم للثقل، لأنها حركات والحركات لا تقبل الحركات باجماع القدماء والمحدثين.

والإشكالية الثالثة في أقوال القدماء هي في عدّهم أصوات المدّ في آخر الفعل المعتل الآخر لامات الفعل، ومعاملتها معاملة الحروف الصحاح.

ورغم اعتقادنا أن الأصل الافتراضي في بناء الفعل المعتل الآخر هو كما أشاروا قياساً على الصحيح من الأفعال إلا أن هذا الأصل غير مستعمل، وليس له وجود نظقي على الإطلاق، وإنما نسوقه لبيان القاعدة وشرحها، لا للتدليل على استعماله في الحقيقة، أي أن لام الفعل محدوفة، وليست موجودة.

وما هو موجود أمامنا، وما ننطق به فعلاً هو صوت مدّ طويل تكون من صوتين متماثلين أو متشابهين كما يشير إلى ذلك معظم المحدثين، يقول داود عبده: «ومن أمثلة تكون ضمة طويلة من ضمّتين متواليتين الفعل المضارع «يدعو» وأشباهه، وأصله «يدعو» ي د ع و على وزن يفعل فالواو تسقط لوقوعها بين مديّن قصيرين متماثلين هما الضمّتان، ثم يتكون من الضمّتين مدّ طويل من جنسهما نرّمز إليه في الكتابة بحرف الواو، وكذلك الحال في المعتل الآخر بالياء حيث الأصل فيه «يرمي» ثم تتحول الضمة إلى كسرة

لمماثلة الياء^(٥٠) ثم تسقط شبه العلة لوقوعها بين علتين متماثلتين هما الكسرتان يتكون من مجموعهما كسرة طويلة نرمن إليها في الكتابة العربية بحرف الياء والدليل على صحة ما نقول عدم سقوطها في المضارع المسبوق بحرف لن «لن يقضي» فقد صحت الياء لأنها لم تقع بين علتين متماثلتين^(٥١).

ومن هنا فإننا لا نستطيع أن نردد ما قاله القدماء بأن عدم ظهور الحركة الإعرابية في آخر الفعل المعتل الآخر للتعذر أولللثقل، إلا إذا اخذنا بالاعتبار الأصل الافتراضي (٥٢) غير المستعمل قياساً على الصحيح من الأفعال، لا ما آل إليه الفعل بعد حذف لامه كما نرى.

أولاً: لأن العرب لم تظهر الحركة الإعرابية كما أشار عباس حسن^(٥٣).
ثانياً: لأن الفعل مُنته بحركة والحركة لا تقبل الحركة، كما أشرنا في مواضع مختلفة من هذا البحث.

ولذلك فإننا نرى أن آخر الفعل المضارع المعتل الآخر هو حركة طويلة، ووزن الأفعال مثل: يقضي ويدعو ويخشى هو على التوالي: يفعي ويفعو ويفعي، وفي حالة دخول الجازم على هذه الأفعال فإن الحركة الطويلة (ي، و، ي) تختصر إلى حركة قصيرة من جنسها - ُ - ُ - ُ توضع على الحرف الذي قبلها.

إن اعتبار آخر الفعل منته بحركة قصيرة في حالة الجزم مسألة يتفق عليها القدماء والمحدثون، إلا أن الخلاف بينهم - كما ظهر لنا - هو في كون هذه الحركة دالة على الحرف المحذوف كما يقول القدماء أو أنها جزء من حركة طويلة حذف جزؤها الآخر للجزم كما يظهر لنا، ويقول به كثير من علماء اللغة المحدثين، ولعلنا نستجلي النظر في حقيقة ذلك وما ينطوي عليه - أيضاً - عندما يقال في حركات الإعراب أو علامات الأعراب: الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للخفض وحذف الحركة للجزم، فإنه يعلم من ذلك أن الإعراب يكون في الأصل بحركة، سواء أوضعت الحركة أم حذفت، فكان من البدهي أنه ما دام حركة آخر الفعل الصحيح المرفوع الضمة وآخر الفعل المسبوق بناصب فتحه وأن حذف الحركة للجزم كان الواجب أن تسري القاعدة نفسها على المعتل الآخر فيكون جزمه بحذف الحركة، أو تقصير الحركة الطويلة لتصبح قصيرة.

يقول رمضان عبدالنواب «وقد أثمرت تلك النظرة الخاطئة التي تعتمد على الخط لا على النطق في أحكام اللغويين العرب في كثير من قواعدهم، وعلى الأخص في أبنية اللغة (الصرف) وأوزان الشعر، فمن أمثلة ذلك في المجال الأول أنهم يقولون في المضارع المعتل الآخر عند جزمه في مثل: لم يدعُ ولم يخشَ ولم يرم أنه مجزوم بحذف حرف العلة، فهم هنا ينظرون إلى الخط لا إلى النطق ولو نظروا إلى النطق لقالوا: إنه مجزوم بتقصير الحركة، فبدلاً من : (و) في المثال الأول: (يدعو) يوجد في حالة الجزم (u) وبدلاً من (ā) في المثال الثاني: (يخشى) يوجد في حالة الجزم (a) وبدلاً من (ī) في المثال الثالث: (يرمي) يوجد في حالة الجزم (i) في نهاية الفعل»^(٥٤).

وإلى مثل ذلك أشار عبدالصبور شاهين يقول: «ولعل من نتائج تطبيق مفهوم قصر الحركة وطولها... نظرتنا إلى الفعل المعتل الآخر، وهو المنتهي بحركة طويلة، في مثل «يسعى، يدعو، يرمي» فهو في رأي النحاة يرفع بحركة مقدره وينصب بتقديرها على الألف مع ظهورها في الواو والياء، ولكن في حالة الجزم يجزم بحذف الألف «والفتحة قبلها دليل عليها» أو الواو والضمة قبلها دليل عليها، أو الياء «والكسرة قبلها دليل عليها».

ونرى نحن أن عين الفعل في الأمثلة الثلاثة السابقة لا تتحمل أي حركة، قبل أصوات العلة في أواخرها، بل إن أصوات العلة هي حركات عين الفعل، وكل ما حدث في حالة الجزم هو اختصار الحركة الطويلة إلى قصيرة ليس إلا، تماماً كما تحذف الحركة القصيرة في آخر الفعل الصحيح، فعلامة الجزم في الصحيح والمعتل هي حذف حركة قصيرة من آخره»^(٥٥).

ومن هنا فإننا نرى أن ما قاله القدماء جرهم إلى تسويغ قاعدة مشهورة، وهي: حذف الحرف كله في آخر الفعل المعتل في حالة الجزم والتعويض عن المحذوف بحركة من جنسه توضع على الحرف الذي قبله فكأن هناك عمليتين، الأولى: حذف الحرف كله، والآخر: المجيء بحركة من جنسه توضع على الحرف الذي قبله، ونحن نرى أن الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم يكون مجزوماً بحذف الحركة، كما يقول كثير من المحدثين، قياساً على الصحيح من الأفعال، وأن هذه الحركة ليست مقدره كما أشار إليه بعض النحاة كما أن جزمه ليس بحذف الحرف لينقص لفظ المجزوم عن اللفظ المرفوع، ثم التعويض عن المحذوف

بحركة من جنسه توضع على الحرف الذي قبله كما أشار إلى ذلك جمهور النحويين وإنما الحركة المحذوفة، هي جزء من حركة عين الفعل المكون من حركتين قصيرتين هما الضمتان في المعتل الآخر بالواو أو الكسرتان في المعتل الآخر بالياء أو الفتحتان في المعتل الآخر بالألف، وبذلك نصل إلى قاعدة ميسورة سهلة للتعلم والتعليم، وهي: أن الفعل المضارع المعتل الآخر في حالة الجزم يكون جزمه بتقصير الحركة الطويلة والذي يقابل حذف الحركة في حالة كون الفعل صحيح الآخر.

الهوامش

- ١- الكتاب ٢/٢١٣ وانظر: المنصف في شرح تصريف المازني ١/٢٢٣ وشرح شافية ابن الحاجب ١/٢ وشرح الملوكي في التصريف ص٤٨، ٥٨.
- ٢- شرح الملوكي في التصريف، ص٤٨.
- ٣- نفسه، ص٥٨.
- ٤- الممتع في التصريف ٢/٥٣٠.
- ٥- إذا لم يتصل آخره بشيء-كما هو معلوم- فإن اتصل مثل: يسعون يسعيان.....إلخ فيكون إعرابه بالحروف كما هو معلوم.
- ٦- الممتع في التصريف ٢/٥٣٥.
- ٧- شرح الملوكي، ص٣٤٥، وانظر: الأصول لابن السراج ٢/٦٥ وشرح المرادي على الألفية المسمى: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١/١١٦ وشرح ابن عقيل ١/٨٤.
- ٨- شرح المفصل ٩/٧٧.
- ٩- شرح الملوكي، ص٣٤٦.
- ١٠- الكتاب ١/٢٧ وذهب السمين الحلبي في: الدر المصون في علوم الكتاب المكتوب ٨/٥٥٢ وتبعه المحقق إلى أن مذهب سيبويه في ذلك هو حذف الحركة المقدرة قال: «ومذهب سيبويه أن الجزم بحذف الحركة المقدرة وإنما تبعها حرف العلة في الحذف تفرقة بين المرفوع والمجزوم» وهو خلاف ما يفهم من كلام سيبويه كما يبدو لي.
- ١١- شرح الملوكي، ص٣٤٥.
- ١٢- المقتضب ١/١٣٤.
- ١٣- الأصول، ٢/١٦٥.
- ١٤- سر صناعة الإعراب، ١/١٨.
- ١٥- الأنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٤٢.
- ١٦- ٢/٢٣٠.

- ١٧- انظر: الهمع ١٧٨/١.
- ١٨- نفسه ١٧٩/١.
- ١٩- قائله: قيس بن زهير، انظر: الكتاب ٥٩/٢ والخصائص ١/٢٣٣، ٢٣٦ والمحتسب ١/٦٧، ١٩٦، ٢١٥ والمنصف ١/٨١، ١١٤، ١١٥ وأمالي الشجري ١/٨١، ٨٥، ٢١٥ والإنصاف ١/٣٠ والممتع في التصريف ٢/٥٣٧ والدر المصون ٨/٥٥٢ وشرح المفصل ٨/٢٤ و١٠/١٠٥ وشرح المرادي ١/١١٧ والهمع ١/١٧٩ والأشموني ١/١٠٣، قال ابن جني في المنصف ١/٨١ «فهذا إنما جاء على لغة من يقول: هو يأتئيك وغير ماضي فيجريه مجرى الصحيح كأنه حذف الضمة للجزم كما يحذفها له من الصحيح في قوله: ألم يبلغك».
- ٢٠- مجهول القائل: المنصف ٢/١١٥ والممتع في التصريف ٢/٥٣٦ والدر المصون ٨/٥٥٢ وشرح المفصل ١٠/١٠٤ وشرح المرادي ١/١١٨ والهمع ١/١٧٩، قال ابن جني في المنصف ٢/١١٥ «قدّره أن يكون في الرفع «هو يهجو» فأسكن الواو في، لم يهجو، كما أسكن الياء في «ألم يأتئيك» للجزم».
- ٢١- البيت لرؤية، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٧٩ وانظر: الخصائص ١/٣٠٧ والمنصف ٢/٧٨ و ١١٥ وأمالي الشجري ١/٨٦ وشرح المفصل ١٠/١٠٦ وخرزانة الأدب ٣/٥٢٣ والدر المصون ٨/٥٥٢ وشرح المرادي ١/١١٩ والهمع ١/١٧٩، قال ابن جني في المنصف ٢/٧٨ «فأثبت الألف في «ترضاها» في موضع الجزم ولو قال «لا ترضها ولا تملق» لم ينكسر الشعر لأنه كان يصير موضع «مستفعلن مفاعِلن» وهو جائز».
- ٢٢- انظر: الدر المصون ٨/٨٣، وشرح الأشموني ١/١٠٣.
- ٢٣- طه آية ٧٧.
- ٢٤- قرأ باقي العشرة بالرفع: التيسير، ص ١٥٢ والنشر ٢/٣٠٨ والحجة ٤٥٨، والبحر المحيط ٦/٢٦٤ وتفسير القرطبي ١١/٢٢٨.
- ٢٥- معاني القرآن ٢/١٨٧.
- ٢٦- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي ٢/٧٤ وانظر الدر المصون ٨/٨٢ والعكبري ٢/٨٩٩.

- ٢٧- الأعلى آية ٦.
- ٢٨- الدر المصون ٨٣/٨.
- ٢٩- يوسف آية ٩٠.
- ٣٠- مشكل إعراب القرآن ٤٣٤/١ وانظر: الاتحاف ٢٦٧ وتفسير القرطبي ٢٥٦/٩
والدر المصون ٥٥٢/٨.
- ٣١- انظر في ذلك: شرح الكافية ٢/٢٣٠ والحجة في القراءات لابن خالويه ص ٢٢٠
والدر المصون ٨٣/٨ وشرح المرادي ١١٧/١ والعكبري ٢/٢٨٣ والأشموني
١٠٣/١ وهمع الهوامع ١/١٧٩-١٨٠.
- ٣٢- الكتاب ٢/٣١٥.
- ٣٣- شرح الملوكي ٩٢، ١٠١.
- ٣٤- الكتاب ٢/٣١٥، هامش ١.
- ٣٥- سر صناعة الإعراب ١/١٧.
- ٣٦- سر صناعة الإعراب ١/١٨.
- ٣٧- فصول في فقه اللغة، ص ٤٠٨.
- ٣٨- سر صناعة الإعراب ١/١٨.
- ٣٩- انظر عن المقاطع العربية في: في الأصوات اللغوية د. غالب المطليبي ص ٢٢٣.
- ٤٠- فصول في فقه العربية، ص ٤٠٨، والمقصود بالصوت (u) هو الضمة الطويلة.
- ٤١- شرح الملوكي، ص ٩٢ وانظر: الأنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٣.
- ٤٢- فصول في فقه العربية، ص ٣٩٧.
- ٤٣- دراسات في علوم اللغة ص ٧٧.
- ٤٤- الساكن والمتحرك في علم اللغة العربية و د. جعفر دك الباب ص ١٥-اللسان
العربي العدد ٢٠/١٤٠٣/١٩٨٣. يرى علم اللسان الحديث أن الأصوات الصامتة
وحدها يمكن أن توصف بأنها سواكن أو متحركة أما الأصوات الصائتة سواء أكانت
قصيرة أي حركات أو غير قصيرة أي مدات، فلا يمكن -بحكم طبيعتها- وصفها
بأنها ساكنة أو متحركة انظر: تغريد السيد عنبر: الفعل الماضي مسنداً إلى
ضماير الرفع المتصلة دراسة صرف صوتية ص ٦٢ المجلة العربية للدراسات

- اللغوية المجلد ٤ العدد ٢، جمادى الأولى ١٩٨٦/١٤٠٦.
- ٤٥- دراسات في علم اللغة، ص ٢٠٥.
- ٤٦- نفسه.
- ٤٧- انظر: تاريخ الأدب العربي- صفني ناصف ص ٦٧.
- ٤٨- سر صناعة الإعراب ١/١٩.
- ٤٩- نفسه.
- ٥٠- وذلك بسبب تنافر الياء مع الضمة، أو كراهية العربية لتتابعات صوتية متنافرة وهو ما عبّر عنه الفراء في معاني القرآن ١٢/٢ بقوله: «إنهم يستثقلون كسرة بعدها ضمة أو ضمة بعدها كسرة، وانظر: في أصوات العربية د. غالب المطليبي، ص ٢٩٢ والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ص ١٥٨».
- ٥١- دراسات في علم أصوات العربية، ص ٣٥، وانظر: أبحاث في اللغة العربية ص ٣٨، ٤٨، وفقه اللغات السامية كارل بروكلمان ص ٤٩ والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ص ١٦٤ والحذف الصرفي في اللغة العربية د. محمد أمين الروابدة ص ١١١.
- ٥٢- يقول عبده الراجحي: «في حين يرى الوصفيون في بحث الأصل الافتراضي للكلمة بحثاً ميتافيزيقياً لا يعتمد على مبدأ سليم يرى المنهج التحويلي أن قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية في فهم البنية العميقة وتحولها إلى بنية السطح» النحو العربي والدرس الحديث ص ١٤٣ وانظر الحديث عن الأصل الافتراضي والخلاف فيه في: دراسات في علم اللغة د. كمال بشر ص ٢٤٣ ودراسات في علم أصوات العربية ١٥-٢١ وأبحاث في اللغة العربية د. داود عبده ص ١١.
- ٥٣- النحو الوافي ١/١٨٣، هامش ١.
- ٥٤- فصول في فقه العربية ص ٤٠٨. (ū) رمز للضمة الطويلة (ā) رمز للفتحة الطويلة (i) رمز للكسرة الطويلة.
- ٥٥- المنهج الصوتي للبنية العربية ص ١٨.

- ١٣- الحلبي-أحمد يوسف المعروف بالسمين- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم الطبعة الأولى ١٩٩٣.
- ١٤- ابن خالويه الحجة في القراءات السبع تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم دار الشروق بيروت، ١٩٧١.
- ١٥- الراجحي د. عبده، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٤.
- ١٦- الروابدة- د. محمد أمين الحذف الصرفي في اللغة العربية، رسالة دكتوراه مخطوطة.
- ١٧- ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى بيروت ١٩٨٥.
- ١٨- سييوه، أبو بشر، الكتاب، طبعة بولاق.
- ١٩- السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٨٠.
- ٢٠- شاهين، د. عبدالصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة.
- ٢١- ابن الشجري-هبة الله بن علي، الأمالي الشجرية، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر.
- ٢٢- عبده، د. داود، أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان بيروت ١٩٧٣.
- ٢٣- عبده، د. داود، دراسات في علم أصوات العربية، مؤسسة الصباح الكويت.
- ٢٤- عبدالنواب- د. رمضان، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الثالثة، ١٩٧٨.
- ٢٥- ابن عصفور، علي بن مؤمن-الممتع في التصريف، تحقيق د. فخر الدين قباوة، الطبعة الثالثة، دار الأوقاف الجديدة بيروت ١٩٧٨.
- ٢٦- ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، الطبعة الرابعة عشرة، مطبعة السعادة بمصر، ١٩٦٤.

- ٢٧- العكبري، أبو البقاء، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى الباب الحلبي.
- ٢٨- الفراء، يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق محمد علي النجار وزميله الطبعة الثانية بيروت عالم الكتب ١٩٨٠.
- ٢٩- القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد، **الجامع لأحكام القرآن**، الطبعة الثانية، دار الفكر للطباعة بيروت ١٩٨٧.
- ٣٠- القيسي، مكي بن أبي طالب، **مشكل إعراب القرآن الكريم**، تحقيق ياسين محمد السوأس، دار المأمون للتراث دمشق، الطبعة الثانية.
- ٣١- المبرد، أبو العباس، **المقتضب** تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة عالم الكتب بيروت.
- ٣٢- المرادي، ابن أم قاسم، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** تحقيق: د. عبدالرحمن على سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية الطبعة الأولى ١٩٧٦.
- ٣٣- المطليبي، د. غالب فاضل، **في الأصوات اللغوية**، دار الحرية للطباعة بغداد ١٩٨٤.
- ٣٤- ناصف، حنفي، **تاريخ الأدب العربي**، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٥٨.
- ٣٥- ابن يعيش، موفق الدين، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت.
- ٣٦- ابن يعيش، موفق الدين، **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق د. فخر الدين فباوة، المكتبة العربية، الطبعة الأولى ١٩٧٣.

الدوريات

- ١- تغريد السيد عنبر-**الفعل الماضي مسنداً إلى ضمائر الرفع المتصلة**، دراسة صرفصوتية، **المجلة العربية للدراسات اللغوية**، الخرطوم، المجلد الرابع، العدد الثاني، جمادى الأولى ١٤٠٦/١٩٨٦.
- ٢- د. جعفر دك الباب، **الساكن والمتحرك في علم اللغة العربية**، اللسان العربي العدد (٢٠) ١٩٨٣/١٤٠٣.